

## تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير)

عبد العزيز عبدوس \*

جامعة بشار، الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

**ملخص:** تتناول هذه الدراسة تقييم وتحليل تنافسية قطاع الصناعة التحويلية الجزائرية ومقارنته مع الصناعات التحويلية لدول المغرب العربي نظراً لما تلعبه هذه الصناعات من دور مهم في توسيع وتنويع الإنتاج وتساهم في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية، تبين هذه الدراسة أن رفع القدرات التنافسية لهذه الصناعات لا يختلف بشكل كبير عن القدرات التنافسية للصناعات المتطورة في الدول المتقدمة إذا أحسن التعامل معها، إذ تعتمد الصناعة المغربية ومنها الجزائرية في أغلب الأحيان على الموارد الطبيعية والمواد الخام المحلية مما يجعلها تتحول من الميزة النسبية إلى تملك ميزة تنافسية قادرة على اكتساح الأسواق الدولية، كما أن منتجات الصناعة التحويلية الجزائرية تتوجه أساساً نحو الأسواق المحلية لأنها نشأت لتلبي الطلب على سلع بعينها، و تتمتع بعدد من الخصائص تجعلها تلعب دوراً مهماً وملموساً ومستمرًا في التنمية الاقتصادية المنشودة، من هنا يكتسب دراسة موضوع القدرات التنافسية للصناعة التحويلية أهمية متزايدة لدى مختلف البلدان النامية وفي مقدمتها الجزائر حيث يتم وضع السياسات وترسيم الخطط والبرامج لدعم وتطوير الصناعات.

**الكلمات المفتاح:** قدرة تنافسية، ميزة تنافسية، إنتاجية العامل، صناعة تحويلية.

**تمهيد:** لا يختلف اثنان على أن رفع القدرة التنافسية للصناعات تعتبر إحدى التحديات التي تواجه أي دولة في العالم في الألفية الجديدة، ففي ظل البيئة الاقتصادية المتحررة والضغوط التنافسية المتزايدة التي يشهدها العالم، تصبح إستراتيجية التصنيع الملائمة للتعامل مع معطيات هذه البيئة التنافسية، هي " التصنيع المعتمد على مقومات التنافس"، ومن هذا المنطلق فهناك حاجة لعمل دراسات عن هذا القطاع في الجزائر، وتأتي هذه الدراسة ضمن هذا الإطار خاصة وأن الجزائر تهتم في خطتها للتنمية وتوجهاتها الإستراتيجية إلى تدعيم المشروعات الصناعية بأحجامها وقدراتها المختلفة، مع إعطاء الأولوية لهذا القطاع وتحفيزه ليرفع من إمكاناته الإنتاجية، ومن هنا تكتسب دراسة القطاع الصناعي الجزائري أهمية كبيرة في تقييم مسيرة التنمية الاقتصادية، وأهمية أكبر في التعرف على ملامح المسار المستقبلي لهذه التنمية من منظور الاقتصاد الصناعي ككل.

ومن خلال ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة كالآتي:

**هل تمتلك الصناعة الجزائرية قدرات تنافسية حقيقية تمكنها من البقاء في الأسواق الدولية، أم أنها ما زالت تعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي والموارد الطبيعية والصناعات المتدنية الجودة وذات العمالة الرخيصة، وما موقعها ضمن الصناعات التحويلية المغربية؟**

وعن هيكلية البحث فقمنا بتقييم الدراسة إلى أربعة أقسام كما يلي:

1. مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي؛
2. المحددات الذاتية للقدرة التنافسية للصناعة الجزائرية: التكلفة والجودة؛
3. مؤشرات قياس الميزة التنافسية للصناعات التحويلية في الجزائر وفي دول المقارنة؛
4. رهانات تطوير ورفع القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية في ظل سياسة الانفتاح التجاري؛

## 1- مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

تشمل الصناعة التحويلية مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية. ومن الصناعات التحويلية المهمة في دول المنطقة صناعة مواد البناء مثل الأسمنت والحديد والصلب والألمنيوم، والصناعات الهيدروكربونية التي تشمل صناعات التكرير والبتروكيماويات والغاز، وصناعة الأسمدة وصناعة السكر وصناعة الأثاث. تتميز القيمة المضافة للصناعة التحويلية في كل من تونس والمغرب بارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 والتي تتراوح ما بين 13 و 17.1 %، ومع ذلك فإن هذه النسب لا تزال متدنية بالمقارنة مع الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا، حيث تبلغ حوالي 20%، 30% و 40% على التوالي، بينما في الجزائر وليبيا لم تبلغ نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية 7%، والسبب هو سيطرة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي. يتبين من خلال الجدول (1) استعراض تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية للجزائر ودول المقارنة أنه منذ منتصف التسعينات حدثت تطورات مهمة في هيكل الصناعات التحويلية في دول المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالوزن النسبي لهذه الصناعات.

## 2- المحددات الذاتية للقدرة التنافسية للصناعة الجزائرية: التكلفة والجودة

في إطار سياسات التحولات الاقتصادية التي شرعتها الجزائر في تطبيقها لمواكبة ظاهرة العولمة تحسباً لما قد يتمخض عنها من مشاكل ذات الطابع المتميز من شأن استعصاء التكفل بمعالجتها بالوسائل المتوفرة المعتادة نظراً لما تحملها من تعقيدات ومستجدات لا عهد للمؤسسة الجزائرية بها وعدم توفر وسائل تقنية وعلمية للتكفل بما تتطلبه طبيعتها من السرعة والنجاحة في معالجتها، ولهذا الغرض أنشأ المشرع الجزائري قانون المنافسة المؤرخ في 25 جانفي 1995

وارد بتاريخ: 2013-02-14.

\* abdous1977@yahoo.fr

<sup>1</sup> (أمر 09/95) والذي كان يهدف إلى تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها، واشتمل على مبادئ المنافسة الحرة ومنع الأعمال المنافسة للمنافسة الحرة (الغش، التواطؤ، الهيمنة)، وبموجب الأمر رقم 06/95 تم تأسيس هيئة تعرف بمجلس المنافسة<sup>2</sup>، حيث كلف هذا المجلس بترقية المنافسة وحمايتها عن طريق مراقبة الممارسات التجارية والاقتصادية في السوق المتعلقة بنشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات التي تدخل ضمن اختصاصه<sup>3</sup>. نظراً للأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع الصناعة في النشاط الاقتصادي، فإن هذا الجزء من الدراسة يحاول تسليط الضوء على مدى مقدرة المنتجات الصناعية الجزائرية على مواجهة المنافسة الأجنبية سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية، وذلك من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة في واقع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الجزائرية بغية التغلب على مواقع الضعف وتطوير مواقع القوة بما يمكنها من تحسين موقفها التنافسي والصمود أمام المنافسة الأجنبية. ونظراً لصعوبة قياس تنافسية المنتجات الجزائرية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام للتنافس، وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمي من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية المنتجات، من هذا المنطلق ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالجزائر، سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية الصناعة الجزائرية من خلال النظر في حجم هذه الصناعة، وفي أداء بعض منتجاتها في السوق العالمي.

**2-1. من حيث التكلفة :** من حيث التكلفة وفيما يتعلق بتنافسية المنتجات الجزائرية، فإن نسبة تكاليف المواد الأولية عالية إذ تتراوح ما بين 50% و 70% من مجمل تكاليف الإنتاج، كما أن نسبة الطاقة التشغيلية المعطلة تتراوح بين 40% و 45% في القطاعات الصناعية، ومن هنا فإن الفرصة تبدو سانحة لتخفيض كلفة الإنتاج إذا ما استخدم المزيد من الطاقة الإنتاجية المعطلة، أما من ناحية القيمة المضافة، فالمنتج الجزائري ناتج صناعة تحويلية بسيطة لا يمكن مقارنتها مع ما تعطيه الصناعة في الدول المتقدمة نظراً لأن كمية الإنتاج الجزائري محدودة، والمحتوى المعرفي ذو القيمة المضافة العالية غائب عن المنتج الجزائري، بالإضافة إلى :

- استغلال حوالي نصف الطاقات الإنتاجية المتاحة للصناعات الجزائرية نظراً لعوامل عديدة أهمها ضيق رقعة السوق المحلي ووجود عقبات تحد من قدرتها على التصدير في الأسواق المجاورة، أهمها الظروف الاقتصادية التي سادت البلاد خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى التشابه الكبير في القاعدة الإنتاجية للصناعات الجزائرية والصناعات القائمة في الدول المجاورة.
- وتشير البيانات المتوفرة إلى انخفاض نسبة الطاقات الإنتاجية المستغلة في الصناعات المتوسطة والكبيرة مقارنة بمثلتها في الصناعات الصغيرة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن درجة المنافسة في الصناعات المتوسطة والكبيرة تعتبر أقل مقارنة مع الصناعات الصغيرة.
- اتسام هيكل تكاليف إنتاج الصناعات الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة، بالارتفاع الكبير في استخدام المواد الأولية، حيث تشكل تكاليفها حوالي 50% إجمالي تكاليف إنتاج الصناعات، أما تكاليف القوى العاملة التي تحتل المرتبة الثانية في قائمة تكاليف الإنتاج فتشكل ما نسبته 10 في المائة إجمالي تكاليف الإنتاج، لذلك، فإن السياسة الصناعية ينبغي أن تتجه نحو زيادة إنتاجية العامل جنباً إلى جنب مع تخفيض كلفة المواد الأولية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج وزيادة المقدرة التنافسية.

**2-2. من حيث الجودة :** يتسم المنتج الجزائري بنمطيته، فهو غير قادر على اختراق السوق من حيث الجودة، باستثناء ما تقدمه بعض الشركات المختلطة، كما أن جودة المنتج الجزائري غير مضبوطة تماماً لعدم انتشار تطبيق أنظمة إدارة الجودة في المؤسسات الإنتاجية، وقد أظهرت عدة دراسات أقيمت على بعض المنتجات بأنها مجموعة من العوامل التي تحد من مكانتها التنافسية، ومن أهم هذه العوامل عدم توافر عنصر الجودة العالية والطرق البدائية في أساليب التعبئة والتغليف<sup>4</sup> وحجم الفاقد في الكمية المستخدمة من السلع والمنتجات والأسعار التنافسية وأخيراً الالتزام بالمعايير الدولية لنظم الإدارة البيئية، كما أن نسبة المعيب من إنتاج المؤسسات في حدود 6.3%، وفيما يتعلق بجودة مدخلات الإنتاج، فإن حوالي نصف المؤسسات الصناعية تشتري مدخلات الإنتاج وفقاً لمواصفات محددة. وتعتبر الصناعات الكبيرة العاملة في مجال الصناعات الغذائية والمعدنية الأساسية والآلات والملبوسات هي الأكثر اشتراطاً لمطابقة مدخلات إنتاجها لمواصفات محددة، كما أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير متدنية وهذا أمر غير مرغوب فيه إذا ما أرادت الصناعة أن تزيد من قدرتها التنافسية<sup>5</sup>.

وعلى ضوء ما تقدم، فإنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام بمستوى جودة ونوعية المنتجات الصناعية من خلال تشجيع الشركات الصناعية للحصول على شهادة الأيزو العالمية كخطوة أولى في طريق اعتماد وتطبيق إدارة الجودة الشاملة التي تعتبر أكثر شمولاً من الأيزو، وكذلك الالتزام بمطابقة المنتجات لمواصفات محددة وعدم استخدام أية مدخلات إنتاج معيبة، إضافة إلى التقيد بمعايير آلات الإنتاج بصفة دورية، بالإضافة إلى ذلك يتميز المنتج الجزائري بـ :

منتجات صناعية ذات قيمة مضافة متدنية : المنتج الجزائري ناتج عن صناعة تحويلية بسيطة، لا يمكن مقارنتها مع ما تعطيه الصناعة في الدول المتقدمة نظراً لأن كمية الإنتاج الجزائري محدودة، والمحتوى المعرفي ذو القيمة المضافة العالية غائب عن المنتج الجزائري، وبالتالي فإن المنتجات تمتاز بقيمة مضافة متدنية.

منتجات صناعية ذات تكنولوجيا متدنية : تمتاز المنتجات الجزائرية بضعف القدرة التكنولوجية الجزائرية وعدم استكمال نظم التطوير الداخلي بها، حيث أضحت الميزة التنافسية للصناعة في الوقت الراهن تعتمد بالدرجة الأولى على قدرتها على الابتكار والإبداع على نحو متواصل، إلا أن أغلب الصناعات الجزائرية اعتمدت في الابتكار على حقوق المعرفة المقدمة من الشركات العالمية ومشروعات تسليم المفتاح، وفي نفس الوقت لم تهتم أغلب الصناعات الجزائرية

بمراكز البحث والتطوير ومراكز التصميمات، الشيء الذي أدى إلى عجز الصناعة الجزائرية عن مواكبة التطور التكنولوجي السريع وفقدتها أحد المقومات الأساسية لبناء القدرة التنافسية الديناميكية. منتجات صناعية تعتمد على الموارد الطبيعية: تعتمد معظم الصناعات الجزائرية على الموارد الطبيعية، وخاصة الصناعات الاستخراجية فأساسا تعتمد على استخراج الموارد الطبيعية المتوفرة في البلاد، وأيضا صناعة البتروكيماويات الجزائرية والتي تعتمد على مقومات طبيعية أهمها المواد الأولية المتمثلة في الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية والمتوفرة بأسعار تنافسية، وبالتالي يمكن تحويل هذه الميزة النسبية إلى قدرة تنافسية تسمح لها بالتنافس عالميا. منتجات صناعية تعتمد على العمالة الرخيصة: لا تزال الصناعات الجزائرية تكتسب مزايا نسبية في الأسواق العالمية، فضلا عن تدني الأجور نسبيا، بالاعتماد على العمالة الرخيصة غير المؤهلة، غير أن الجزائر تحتاج إلى مواكبة التقنيات الجديدة والمزيد من الاستثمارات لتطوير قطاع الصناعات التحويلية وتوفير الحوافز للتشجيع على الإبداع والابتكار وإعادة هيكلة مخرجات التعليم وتأهيل العمالة في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تدليل العوائق الإدارية والبيروقراطية أمام بيئة الأعمال.

### 3- مؤشرات قياس الميزة التنافسية للصناعات التحويلية في الجزائر وفي دول المقارنة

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لتحديد الاتجاه العام لتنافسيتها. وتعتبر مؤشرات الميزة النسبية والإنتاجية والتركز والتنوع السلعيين من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية:

**3-1. قياس تنافسية الصناعة التحويلية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA):** تشير البحوث والدراسات العربية والدولية<sup>8</sup> أن المنتجات الصناعية العربية ومنها المغربية تتعرض لمنافسة شديدة في الأسواق المحلية العربية من قبل المنتجات الأجنبية التي دخلت السوق العربية بعد تطبيق الاتفاقيات الدولية، ويظهر هذا التنافس واضحا في الصناعات الغذائية، والمنتجات الزراعية، والصناعات الهندسية، وذلك من حيث الجودة والسعر على حد سواء. لقياس الميزة التنافسية التصديرية للصناعات التحويلية، سوف يتم استخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) من خلال استخدام صيغة "BALASSA" التقليدية للنظر في مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية في دول المنطقة<sup>9</sup>، والتي تتطلب بيانات عن الصادرات فقط، يتأكد أن لبعض دول المنطقة ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وتشمل هذه المنتجات الأسمدة في المغرب والملابس في تونس والمغرب. من خلال الجداول (2، 3، 4 و 5) يمكن استعراض أوضاع الميزة التنافسية التصديرية للصناعات التحويلية في دول المنطقة كالتالي:

- أظهرت النتائج صادرة تونس في منافسة دول المنطقة في السوق العالمي في العديد من المنتجات الصناعية، وعلى رأسها أجهزة الدائرة الكهربائية (رقم المنتج 772)<sup>10</sup>، حيث تراوح قيمة المؤشر ما بين 11.30 و 14، وهي نسبة مرتفعة ما يدل على أن تونس تتمتع بقدرة تنافسية كبيرة في هذا المنتج، إلى جانب اعتبارها المنافس الأول والأكبر أمام دول المقارنة في المنتج 845 (ملابس متنوعة) خاصة مع المنتجات المغربية في سنة 2001-2002؛ إذ بلغ المؤشر 9.08، لكنه عرف تراجعا منذ تلك السنة إلى غاية سنة 2007-2008 بقيمة 7.04 أمام ارتفاعه في المغرب ب 7.201 سنة 2007-2008 و 7.34 سنة 2009-2010 لينخفض إلى 6.71 سنة 2010-2011، وعموما احتلت تونس المرتبة التنافسية الأولى في كثير من المنتجات التي تجاوزت مؤشراتها 05 في المتوسط.

- يعتبر المغرب من بين مجموعة المقارنة ثاني دولة من حيث امتيازها النسبي الظاهر لكثير من منتجات الصناعة التحويلية، وعلى رأسها منتج الملابس النسائية (رقم 842)، إذ تراوح المؤشر ما بين 3.62 سنة 2007-2008 و 5.91 سنة 2005-2006، لكنه ابتداءً من سنة 2009-2010 بدأ ينخفض إلى 4.49، إلا أنه يلاحظ أن المغرب يعرف قيمة جيدة فاقت 27 في منتج ملابس الرجال المرقم ب 841، وأعلى نسبة مسجلة مقارنة مع دول المنطقة سنة 2009-2010 ب 28.66، وبالرغم من أنه مؤشر يدل على أن المغرب يتمتع بميزة نسبية ظاهرة في هذا المنتج، إلا أنه في تراجع سنة بعد سنة، وعليه احتلت المغرب المرتبة التنافسية الثانية.

- فيما يتعلق ببيانات الميزة النسبية الظاهرة لليبييا، فقد أظهرت تمتعها بمزايا متواضعة في منافسة دول المنطقة، وعلى رأسها المنتجات غير السبكية (رقم 673)، حيث ظهر المؤشر موجبا حتى سنة 2008 ليبدأ في التراجع سنة 2009-2010 ب 0.5، وكانت أحسن نتيجة حققها المؤشر سنة 2005-2006 ب 3.61، إلى جانب المنتجات الأخرى، ما يوحي أن ليبيا تتمتع بمزايا تنافسية مقبولة، ما يؤهلها لتحل المرتبة الثالثة.

- تعتبر الجزائر من الدول العربية التي لا تتمتع بمزايا نسبية إلا في منتج 673 (منتجات غير سبكية، حيث تراوح المؤشر ما بين 1.11 سنة 2007-2008 و 1.6 سنة 2004-2005، أما بقية المنتجات فتحصلت على قيم متدنية جدا في تنافسيتها ولم تتجاوز القيمة 01، وعليه يمكن القول أنه وحسب البيانات التي تم احتسابه من مقياس الميزة النسبية الظاهرة عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على منافسة دول المنطقة في كثير من المنتجات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على:

- تتصف بأنها صناعة تحويلية بسيطة ذات قيمة معرفية متدنية، تركز على كثافة العمالة في الصناعات القائمة.
- سلع نمطية غير منافسة من حيث الجودة وذات جودة متوسطة.
- لا تسابير تطور حاجة وأذواق المستهلكين وتكاد تخلو من أي تجديد أو ابتكار، يرافقه الجمود بالنوعية والشكل وأسلوب التغليف والتعليب.

- تدني النوعية نتيجة المنافسة الشديدة، والعرض الكبير نتيجة إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المرخصة وغير المرخصة.
- القيمة المضافة عليها متدنية جدا بالمقارنة مع مثيلها في الدول الصناعية<sup>11</sup>.

**2-3. قياس تنافسية الصناعة التحويلية باستخدام مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة :** يمكن استقصاء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجب، فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج، ويقاس بالطريقة التالية :

$$\text{معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة} = \frac{(\text{الصادرات} - \text{الواردات})}{(\text{الصادرات} + \text{الواردات})} \times 100X$$

يتبين من خلال الجدول (6) أن الجزائر تتميز بتنافسية في منتج واحد فقط الممثل في الاسمدة في سنوات 2000-2003 بقيمة موجبة فاقت في المتوسط 40 ، لكنها فقدت تلك الميزة التنافسية ابتداء من سنة 2007 ، اين سجلت قيمة سالبة، اما بقية المنتجات الاخرى فتظهر قيمها سالبة بالكلية.

بالنسبة لتونس فيتمتع منتج الزيوت والشحوم بتنافسية جيدة، أين تراوحت قيمها بين 26 و49 سنوات 2007-2010، وبقية المنتجات لا تتمتع بتنافسية باستثناء منتج المطاط سنة 2010، اما المغرب تتمتع بمزايا تنافسية في منتج الاسمدة بين سنوات 2007-2010، كذلك منتج الحديد والمطاط هو الاخر يتمتع بتنافسية فقط في سنتي 2009-2010، أما فيما يخص ليبيا، فمنتج الكيماويات العضوية والاسمدة فتعرف قيمة موجبة بين سنتي 2007-2010، ما يدل ان ليبيا تتمتع بميزة تنافسية في هذين المنتجين.

**3-3. قياس تنافسية الصناعة التحويلية باستخدام مؤشر متوسط إنتاجية العامل :** يعتبر مؤشر الإنتاجية من أحد مؤشرات التنافسية الدولية ، إذ يظهر العلاقة الموجبة بين الميزة التنافسية وبين مستويات الإنتاجية لما للإنتاجية من أهمية ودور فعال في تفسير درجات التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية<sup>12</sup> ، حيث أنها تعكس آثارها على التقدم التقني في مجمل العمليات الإنتاجية.

وقد توصلت إحدى الدراسات من خلال دلائل قياسية لـ 15 دولة من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) خلال الفترة من 1961-1983، إلا أن الدول ذات المعدلات التصديرية المرتفعة صاحبها معدلات نمو متزايدة لتكلفة وحدة العمل النسبية ، وهذه العلاقة غير المتوقعة بين المتغيرين يمكن إرجاعها إلى الأثر المهم للقدرة التكنولوجية على تفسير الأداء التصديري للدول<sup>13</sup>.

وقد يكون من المنتظر أن تكون إنتاجية العامل المغربي في الصناعات التحويلية مرتفعة بسبب طبيعتها المكثفة لرأس المال ، إلا أن بعض الدول كانت هذه المقاييس منخفضة للغاية ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لانخفاض درجات المهارة العمالية في المجالات الصناعية، ولما يتطلبه من مساهمات عالية من الابتكار والتقدم التكنولوجي، والبحث والتطوير للأشطة الإنتاجية، إلى جانب تكس العمالة في العديد من مؤسسات القطاع العام بصفة خاصة<sup>14</sup>.

وباستطلاع مؤشرات الجدول (7) الذي يعكس اختلاف متوسطات إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية لدول المنطقة، والذي تم احتسابه من خلال قسمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية على عدد العمال يتضح ما يلي :

● احتلال ليبيا للمستوى الأدنى لمؤشر الإنتاجية المتوسط للعامل في قطاع الصناعات التحويلية، حيث بلغ هذا المؤشر 17.56 ألف دولار خلال سنوات الدراسة ، بالمقارنة بين دول المقارنة (وتونس والمغرب) ذواتي المؤشر العالي 85.23 و 37.12 ألف دولار على التوالي.

● على الرغم من انخفاض مؤشر الإنتاجية المتوسط للعامل الجزائري في الصناعات التحويلية على مثليه المؤشر في دول المقارنة، إلا أن البيانات تشير إلى تحسن هذا المؤشر في الجزائر خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2010.

● تأتي تونس بأعلى مؤشرات الإنتاجية المتوسطة للعامل في قطاع الصناعات التحويلية عامة، حيث بلغ 85.23 ألف دولار، تليها المغرب بمؤشر 37.12 ألف دولار.

● ملاحظات على المؤشرين السابقين :

● التقارب النسبي بين رتبة مؤشر إنتاجية العامل ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة لكل من تونس والمغرب، والتباعد الواضح لكل من الجزائر وليبيا، وما يفسر أن المزايا التنافسية للصناعة التحويلية للجزائر وليبيا تعتمد بشكل أكبر على محددات أخرى تفسر الميزة التنافسية بخلاف الإنتاجية، مثل الموارد المحلية المتاحة، وهي مزايا لا يعول عليها كثيرا، خاصة في ظل وجود عوامل تكنولوجية متقدمة للمنافسين الآخرين.

● قد يعكس التفاوت بين المؤشرين المستخدمين، الاختلاف في إستراتيجية المنافسة التي تتبعها كل دولة، فبعض الدول قد تتبع إستراتيجية " قيادة التكلفة"<sup>15</sup> عند المنافسة في الأسواق العالمية، بمعنى آخر أنها تعتمد مزاياها التنافسية على محددات سعرية، مثال ذلك ليبيا، فعلى الرغم من الأداء التصديري لها احتل مرتبة ثالثة في دول المقارنة، إلا أن إنتاجية العامل لها جاءت منخفضة، وعلى العكس نجد أن تونس والمغرب سجلا أداء تصديريا جيدا وصاحبتيه إنتاجية مرتفعة للعامل، الأمر الذي يؤكد أن هذين البلدين سيتبعان حتما إستراتيجية " تمايز المنتجات"<sup>16</sup> أو تستند إلى محددات هيكلية عند التنافس في الأسواق العالمية.

**3-3. المؤشر المركب لقياس القدرات التنافسية للصناعة التحويلية لدول المقارنة :** يتم تكوين المؤشر المركب لقياس تنافسية الصناعة التحويلية<sup>17</sup> على أساس الرتب الخاصة بكل من مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، للتعبير عن الميزة التنافس التصديرية، ومؤشر الإنتاجية المتوسط للعامل للتعبير عن التنافسية الهيكلية، كما يتضح في الجدول (8) نكتشف ما يلي :

- تأتي تونس في المرتبة الأولى محققة لقدرات تنافسية ممتازة في الصناعات التحويلية، استنادا إلى الأداء التصديري والاختبار الناجح في الأسواق العالمية، جنبا إلى جنب مع ارتفاع إنتاجية العامل، ثم تليها المغرب في المرتبة الثانية.

- جاءت كل من الجزائر وليبيا في المرتبة الثالثة، مما يعكس نوعية متواضعة من المزايا التنافسية المحققة مقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة.

- هذا ويمكن إرجاع الانخفاض النسبي لإنتاجية العامل الجزائري والليبي، ومن ثم تدني رتبة الميزة التنافسية التصديرية المتحققة مقارنة بالمنافسين الآخرين بشكل أساسي إلى محدودية القدرة التكنولوجية الذاتية للصناعة في كلا البلدين بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص، كما تشير تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، التي توصي الدول التي احتلت المراتب الأخيرة في تقرير التنافسية الدول أية الذي يعده المنتدى كل سنة إلى ضرورة زيادة عمليات الإنفاق على البحث والتطوير.

- يلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المنتجات الجزائرية تحصلت على قيم متدنية جدا في تنافسيتها ولم تتجاوز القيمة 01 ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على :

- تتصف بأنها صناعة تحويلية بسيطة ذات قيمة معرفية متدنية، تركز على كثافة العمالة في الصناعات القائمة.
- سلع نمطية غير منافسة من حيث الجودة وذات جودة متوسطة.
- لا تساير تطور حاجة وأذواق المستهلكين وتكاد تخلو من أي تجديد أو ابتكار، يرافقه الجمود بالنوعية والشكل وأسلوب التغليف والتعليب.
- تدني النوعية نتيجة المنافسة الشديدة، والعرض الكبير نتيجة إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المرخصة وغير المرخصة.

- القيمة المضافة عليها متدنية جدا بالمقارنة مع مثيلها في الدول الصناعية<sup>18</sup>.
- لا تختلف الصناعات الهندسية كثيرا من حيث الطابع عن الصناعات السابقة، فالعمليات التحويلية بسيطة، وإنتاجيتها محدودة، والقيمة المضافة لا تزيد عن 15% في القطاع العام ولا تتجاوز الـ 40% في القطاع الخاص.
- وما يؤكد أن المنتجات الصناعية الجزائرية لا تتمتع بتنافسية على الإطلاق، الترتيب الذي تجريه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ففي آخر تقرير للتنمية الصناعية 2009 لهذه المنظمة، احتلت الجزائر حسب مؤشر أداء تنافسية الصناعة المرتبة 118 و 120 من أصل 122 دولة سنتي 2000 و 2005 على التوالي بقيم 0.083 و 0.063 سنتي 2000 و 2005 على التوالي<sup>19</sup>.

**3-4. قياس تنافسية الصناعة التحويلية باستخدام مؤشري التركيز والتنوع السلعي :** بالإضافة إلى مؤشري الميزة النسبية ومؤشر الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة، يستخدم المتخصصون في هذا المجال مؤشر التركيز والتنوع السلعي لقياس تنافسية الصادرات الوطنية.

**3-4-1. مؤشر التركيز السلعي للصادرات الصناعية الجزائرية :** يقيس درجة تركيز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الصناعية الوطنية، وتتراوح قيمة مؤشر التركيز بين 0 و 1 ، وترمز 1 إلى تركيز تام للصادرات الصناعية الوطنية، ويحسب بالطريقة التالية<sup>20</sup> :

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^n \left(\frac{X_{ij}}{X_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن :  $H_i$ : قيمة مؤشر التركيز السلعي للمنتج  $i$  ؛  $X_{ij}$ : قيمة الصادرات أو الواردات للبلد  $j$  للمنتج  $i$  ؛  
n: العدد الأقصى للاقتصاديات الفردية في الفترة 1995-2011.

يلاحظ من خلال الجدول (9) أن مؤشر التركيز للصادرات الصناعية لم يتجاوز الواحد في كل دول المقارنة، وأحسن قيمة مسجلة كانت في الجزائر سنة 2006 بـ 0.832 و 0.828 سنة 1995 ، وبهذه النسب تحتل الجزائر المرتبة الأولى، أما بقية الدول فلم يتعدى مؤشر التركيز 0.6 في كثير من السنوات باستثناء ليبيا، إذ بلغ مؤشر التركيز السلعي 0.780 سنة 2000، ولذلك يمكن القول أن درجة تركيز صادرات الصناعات في الجزائر وفي دلو المقارنة عامة لا تزال تعتبر منخفضة نسبياً، بالرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية، وعليه فإن الصادرات الصناعية الجزائرية تنسم بمحدودية أسواقها وتوجهها الجغرافي ، كما أن نموها لا يتماشى مع نمو التجارة الدولية، وتصدر الجزائر إلى الدول الصناعية أكثر مما تصدره إلى الدول النامية ، ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات الجزائرية يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية ومحدودية قدرة البلد عن استغلال مواردها وثرواتها

المتاحة (21)، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية في الاقتصاد الجزائري واستمرارها لصالح الاقتصاديات المتقدمة، ويجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات الجزائرية أكثر تنوعاً الوضع الذي يحتم على البلاد ضرورة تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على سلعة أولية واحدة<sup>22</sup>.

**2-4-3. مؤشر التنوع السلعي للصادرات الصناعية الجزائرية :** يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب بالطريقة التالية<sup>23</sup> :

$$I_i = \frac{\sum_{j=1}^n |S_j^1 - S_j^0|}{2}$$

حيث أن :

I: قيمة مؤشر التنوع السلعي للمنتج i

S<sup>0</sup> ij : حصة المنتج i للبلد j بالنسبة لإجمالي التجارة من المنتج i للسنة 1995

S<sup>1</sup> ij : حصة المنتج i للبلد j بالنسبة لإجمالي التجارة من المنتج i للسنة 2011

يلاحظ من خلال الجدول رقم 10 أن مؤشر التنوع هو الآخر لم يتجاوز الواحد الصحيح في كل دول المقارنة، وأحسن قيمة مسجلة كانت في الجزائر سنة 2000 ب 0.836، أما بقية الدول الأخرى فلم يتجاوز المؤشر 0.650 في كثير من السنوات، في الجزائر يعرف مؤشر التنوع السلعي انخفاضا مستمرا، فبعدما بلغ سنة 2000 قيمة 0.836 انخفض إلى 0.467 و 0.757 سنتي 2006 و 2008 على التوالي، وعليه يمكن القول أنه بالرغم من احتلال الجزائر المرتبة الأولى مع دول المقارنة، فإنها من بين أقل الاقتصاديات تنوعا في البلدان العربية المتوسطة، وبعيدا عن الدرجة التي توصل إليها منافسيها الرئيسيين مثل مصر. تنوع الصادرات الجزائرية عامة يعاني من الاختناقات الهيكلية الناجمة عن مجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك قاعدة صناعية قديمة وندرة السلع الرأسمالية<sup>24</sup>.

#### 4- رهانات تطوير ورفع القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية في ظل سياسة الانفتاح التجاري

إن تطوير القدرات التنافسية للصناعات التحويلية في ظل سياسة الانفتاح التجاري الراهنة ( الانفتاح على الاتحاد الأوروبي) والمرتبقة ( الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية )، فإن هذه السياسة تفتح المجال واسعا أمام السلع الصناعية الجزائرية للمنافسة في الأسواق العالمية، حيث أن مبادئ منظمة التجارة العالمية سوف تطبق على الصادرات الجزائرية، عند دخول تلك السلع إلى أسواق الدول الأعضاء بالمنظمة، والتي تكفل حقوق المصدرين الجزائريين، ومن هذه الحقوق المتمتع بالرسوم الجمركية المنخفضة التي تطبق على منتجات الدول الأعضاء دون تمييز، وتقليص العوائق غير الجمركية التي كانت تفرضها بعض الدول على الصادرات الجزائرية، مثل الضرائب التي يمكن أن تفرض على الصادرات الجزائرية<sup>25</sup>، أو أي إجراءات مشابهة مثل رسوم مكافحة الإغراق، أو تحديد كمية الصادرات وإخضاعها لنظام الحصص، أو وضع شروط وعراقيل معينة أمام الصادرات في تلك الدول، ولكن لن يتحقق ذلك إلا بتوفير الشروط التالية :

- تحديد الصناعات التي يمكن المنافسة فيها عالمياً، ولعل البداية الصحيحة هي التركيز على الصناعات التي تملك الجزائر فيها ميزة نسبية، لكن لا بد من تطوير هذه الصناعات عن طريق التوسع الأفقي والرأسي لزيادة القيمة المضافة، وتحويل تلك الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية.
- ينبغي على المنشآت الصناعية الجزائرية تحديد ميزات معينة، يمكن أن تنافس بها المنشآت الأجنبية، والتركيز على النوعية الجيدة والكفاءة، حيث أن ذلك قد أصبح مطلباً أساسياً لكل المنشآت التي تبحث عن النجاح والبقاء في السوق، فهناك العديد من الميزات التي يمكن الاختيار من بينها، ولاشك أن الاختيار له علاقة بالصناعات المختارة.
- لا يمكن للقطاع الصناعي الجزائري المنافسة عالمياً، والاستفادة من المميزات الناجمة عن الانضمام للمنظمة دون تخصيص مبالغ معينة من الأرباح لعمليات البحث والتطوير والابتكار الذي يساهم في المحافظة على الميزة التنافسية التي تتمتع بها أي صناعة من الصناعات الجزائرية.
- إصلاح نظام الحوافز عن طريق تخفيض التعريفات، ومنع الرسوم الإضافية، وتخفيض الضرائب، وهذا من شأنه أن يعود بفوائد على التنافسية.
- تنفيذ إصلاحات التجارة الخارجية، كإصلاح الجمارك، وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية، وتسهيل إجراءات الفحص والاختبار، وتبسيط السياسات التنظيمية التي تعوق المنافسة وتفرض قيوداً على التجارة والاستثمار، هذا التبسيط ليس بالأقل أهمية، إلا أنه قد يحقق مكاسب في التنافسية على مدى أطول، وحيث أن الإجراءات العلاجية طويلة المدى تميل إلى التعقد، فالأمر يحتاج إلى الإقرار الفوري لخطة عمل شاملة.

**خلاصة :** في ظل المعطيات التي تملحها التطورات الاقتصادية السريعة، ونظراً إلى أهمية الدور الذي تلعبه الاستراتيجيات التنافسية الأساسية في إنشاء ميزة تنافسية للصناعة، تجد القطاعات الصناعية الجزائرية نفسها مجبرة على اختيار تطبيق استراتيجيه تنافسية قوية، وإلا فإنها مهددة في وجودها وبقائها واستمرار نشاطها، ذلك أن تحسين القدرات

التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري يفرض على حكوماتها من إجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والسياسية والإدارية الطموحة، بما في ذلك تطوير الكثير من الأنظمة والتشريعات والقوانين والأنظمة التي تحكم التعاملات التجارية والمالية التي تتم بداخل البلاد وخارجها.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة أن امتلاك القدرة التنافسية تؤثر على أداء القطاع الصناعي الجزائري من خلال المحافظة على المكانة في الأسواق الدولية، حيث توفر للزبائن اختيارات متنوعة من المنتجات فيختارون منها ما يوافق ذوقهم ودخلهم، حيث تعتمد الصناعة إلى تعبئة مواردها المالية، المادية، البشرية والتنظيمية، فتتخذ قرارات هيكلية قصد احتلال موقع تنافسي مناسب في السوق يؤهلها لأن تتفوق على منافسيها ضمن الأسواق الدولية على الصعيد العالمي.

كما توصلنا إلى ما يلي :

- أظهرت نتائج قياس الميزة التنافسية للصناعات التحويلية الجزائرية عدم تمتع الجزائر بمزايا تنافسية حقيقية.
- أظهر التحليل تحقيق الجزائر لوضع تنافسي منخفض مع دول المقارنة، في حين حققت تونس والمغرب أوضاعا تنافسية تصديرية ممتازة نسبيا وقدرة كبيرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية للمنتجات التحويلية مقارنة مع الجزائر.
- حققت الجزائر قيمة منخفضة في الإنتاجية المتوسطة للعامل مقارنة بالمنافسين الآخرين، الأمر الذي يؤكد أن الأداء التصديري للمنتجات التحويلية الجزائرية يعتمد على المزايا النسبية الموفرة محليا وليس على العناصر التنافسية الهيكلية التي تعتبر محددات أساسية لبناء المزايا التنافسية المتقدمة.
- أضحت امتلاك القدرات التنافسية من أحد السمات الرئيسية لاقتصاد السوق، فأصبح من الضروري على المؤسسات الصناعية الراجعة في البقاء أن تبحث عن رؤية جديدة ومنهج حديث يمكنها من التزود بالمعلومات التي تؤهلها لمواجهة المنافسة بشكل أحسن، والتقدم نحو الأمام بشرط أن تطبق بكفاءة وجدية.
- إن توجه المؤسسات الصناعية الجزائرية نحو التنافسية على جميع الأصعدة بما تمتلكه من مؤهلات، سوف يمكنها ذلك من غزو أسواق دولية كان من الصعب ولوجها من قبل، لما تتسم به هذه الأسواق من درجة المخاطرة والتعقيد، فيفضل امتلاك القدرة التنافسية فتحت أبواب هذه الأسواق وجعلت هذه المؤسسات في صفوة المؤسسات المنافسة واحتلالها لمواقع جيدة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي كما هو مشاهد في مؤسسات جنوب شرق آسيا.
- توجه المؤسسات الصناعية الجزائرية إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من شأنه أن يطور أداء هذه المؤسسات، والجزائر عليها أن تحول الكثير من مزاياها النسبية إلى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة التصديرية لصناعاتها وهذا من خلال انتهاجها للمسار السليم، وهذا لن يتم إلا ببناء مؤسسات قوية تكون قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

### ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام (الوحدة %)

السنة/ الدولة	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا
2000	18.3	7.2	17.9	5.8
2001	18.3	7	18.3	6.1
2003	18.3	6.6	18.2	4.2
2004	17.8	4.9	18.3	3.4
2005	17.5	4.3	16.6	2.4
2006	16.9	4.1	15.8	2.2
2007	17.1	4	15	5
2008	17.9	3.8	13.8	5
2009	4.2	15.6	12.4	6.8
2010	5.1	14.9	14.1	4.1
2011	3.6	16.7	14.5	4.5

المصدر : التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2000-2012، صندوق النقد العربي

الجدول (2) : تنافسية بعض منتجات الصناعات الجزائرية

تصنيف المنتج	اسم المنتج	2000-2001	2001-2002	2002-2003	2004-2005	2005-2006	2007-2008	2009-2010	2010-2011
723	اجهزة ونباتات هندسية	-	-	-	-	-	1.76	-	-
335	منتجات نפטية متبقية	0.58	0.58	335	0.42	0.83	0.45	0.65	0.67
522	مواد كيميائية	0.87	1.02	0.08	0.78	0.65	0.81	0.76	0.89
673	منتجات غير سبكية	-	-	-	1.6	1.42	1.11	-	-
288	نفايات نحاسية	-	-	0.38	-	0.51	0.41	-	-

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات " De Statistiques de La CNUCED 2004-2005-2006-2008-2009-2010-2011-2012 Manuel

الجدول (3) : تنافسية بعض منتجات الصناعات المغربية

تصنيف المنتج	اسم المنتج	-2000 2001	-2001 2002	-2002 2003	-2004 2005	-2005 2006	-2007 2008	-2009 2010	-2010 2011
522	مواد كيميائية عضوية	2.19	5.59	2.09	2.27	2.60	2.87	2.61	2.93
842	ملابس نسائية	4.66	5.67	4.40	4.66	5.91	3.62	4.47	4
773	أجهزة كهربائية	-	5.84	4.87	-	5.56	5.67	5.29	5.21
841	ملابس رجال	-	5.52	-	-	4.76	3.72	-	3.36
776	أنابيب وصفائح	32.88	33.52	33.2	34.94	33.94	26.66	28.66	27.85
845	ملابس متنوعة	6.69	8.40	6.75	5.88	8.52	7.21	7.34	6.71

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات " 2004-2005-2006-2008-2009-2010-2011-2012 De Statistiques de La Manuel CNUCED

الجدول (4) : تنافسية بعض منتجات الصناعات التونسية

تصنيف المنتج	اسم المنتج	-2000 2001	-2001 2002	-2002 2003	-2004 2005	-2005 2006	-2007 2008	-2009 2010	-2010 2011
845	ملابس متنوعة	7.37	9.08	7.81	8.62	8.66	7.04	7.68	7.75
562	صناعات مخصصة	2.17	2.18	2.32	2.34	2.28	3.64	3.10	3.81
841	ملابس رجال	-	4.89	-	-	5.78	3.64	3.18	3.84
772	أجهزة الدائرة الكهربائية	13.04	14	13.71	13.72	13.38	11.30	11.62	12.70
773	أجهزة كهربائية	5.56	6.55	5.73	5.77	5.68	5.8	5.52	6
421	دهون ومشتقات نفطية	-	1.63	-	-	-	1.84	1.77	2.01
842	ملابس نسائية	5.14	6.12	5.15	5.45	6.05	4.44	4.56	4.55
851	أحذية	6.32	6.32	6.37	-	6.44	4.92	5.76	6.11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات " 2004-2005-2006-2008-2009-2010-2011-2012 De Statistiques de La Manuel CNUCED

الجدول (5) : تنافسية بعض منتجات الصناعات الليبية

تصنيف المنتج	اسم المنتج	-2000 2001	-2001 2002	-2002 2003	-2004 2005	-2005 2006	-2007 2008	-2009 2010	-2010 2011
512	كحول وحامض الكاربونيك	1.48	1.13	1.42	1.08	1.73	1.21	0.88	-
562	صناعات مخصصة	1.51	0.93	1.44	1.16	1.4	1.18	1.13	2.06
673	منتجات غير سبكية	2.36	2.63	2.36	1.75	3.61	3.07	1.57	2.5
342	بروتان مذوب	-	1.03	-	-	1.42	0.88	0.95	1.55

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات " 2004-2005-2006-2008-2009-2010-2011-2012 De Statistiques de La Manuel CNUCED

الجدول (6) : تنافسية بعض منتجات الصناعة التحويلية الجزائرية باستخدام مؤشر معدل الميزان التجاري الى اجمالي التجارة

البلد	السنوات	كيماويات عضوية	أسمدة	منتجات حديدية	منتجات مطاط	اسمنت	زيوت وشحوم
الجزائر	2001	13-	56	96-	-	-	98.1-
	2002	39-	34	98-	-	-	89.1-
	2003	-	51	-	-	-	-
	2007	53.3-	89.9	73.1-	82.1-	100-	98.2-
	2008	35.4-	90.9	83-	86.1-	99.9-	96.8-
	2009	66.3-	99.7	97.8-	100-	99.8-	98.7-
	2010	70.4-	95.9	96.6-	100-	100-	97.2-
تونس	2001	25-	49	36-	-	-	23-
	2002	27-	76-	55-	-	-	17.1-



-	-	-	-	-	-	2003	
49.4	10.8-	41.9-	60.9.	89.1	94.6-	2007	
29.2	9.1-	48.3-	66.5-	95.3	95.1-	2008	
40.2	83.4-	45.2	27.3-	92.4	96.3-	2009	
26.8	91.8-	44.2	29.3-	93.7	95.1-	2010	
95.1-	-	-	70-	2-	96-	2001	
94.1-	-	-	63-	1-	96-	2002	
	-	-		-	-	2003	
73.6-	52.1-	93.9-	74.6-	70.0	96.3-	2007	المغرب
73.2-	62.3-	94.9-	78.2-	67.1	94.7-	2008	
74.0-	86.3-	17.4	25.9	85.2	92.9-	2009	
53.3-	56.4-	23.6	32.1	81.8	93.2-	2010	
-	-	-	-	-	-	2001	
-	-	-	-	-	-	2002	
-	-	-	-	-	-	2003	
90.4-	100-	99.4-	4.2	77.3	83.3	2007	ليبيا
98.3-	100-	99.1-	5.3	59.5	87.4	2008	
99.2-	100-	99.7-	100-	68.8	79.1	2009	
100-	100-	99.7-	100-	69.3	79.9	2010	

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، 2009، 2011، 2012

الجدول (7) : متوسط إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية في دول المنطقة 2000-2010

الدولة	القيمة المضافة (مليون دولار أمريكي)	عدد العمال (الف عامل)	إنتاجية العامل ( ألف دولار أمريكي
الجزائر	4854.5	198	24.46
تونس	5363.5	62	85.23
المغرب	8952.95	241	37.12
ليبيا	2975.45	169	17.56

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات اليونيدو

الجدول (8) : ترتيب دول المقارنة حسب المؤشر المركب

الدولة	رتبة الميزة النسبية الظاهرة	رتبة إنتاجية العامل	الرتبة المتوسطة للمؤشر المركب
الجزائر	04	03	3.5
تونس	01	01	01
المغرب	02	02	02
ليبيا	03	04	3.5

المصدر : من إعداد الباحث

الجدول (9) : مؤشر التركيز السلعي في الجزائر وفي دول المقارنة

السنوات	1995	2000	2005	2006	2008	2010	2011
الجزائر	0.828	0.836	0.832	0.467	0.587	0.523	0.538
تونس	0.76	0.555	0.182	0.084	0.175	0.162	0.160
المغرب	0.082	0.699	0.158	0.105	0.215	0.155	0.169
ليبيا	0.080	0.780	-	0.096	0.053	0.789	0.793

Source : UNCTAD, Handbook of statistics, 2006-2008-2009

الجدول (10) : مؤشر التنوع السلعي في الجزائر وفي دول المقارنة

السنوات	1995	2000	2005	2006	2008	2010	2011
الجزائر	0.463	0.836	0.469	0.467	0.587	0.788	0.724
تونس	0.397	0.699	0.399	0.397	0.555	0.544	0.546
المغرب	0.414	0.685	0.356	0.338	0.699	0.664	0.700
ليبيا	0.392	0.571	0.592	0.592	0.780	0.806	0.785

Source : UNCTAD, Handbook of statistics, 2006-2008-2009

## الإحالات والمراجع :

1. لمزيد من المعلومات اطلع على الجريدة الرسمية (الأمر 06/95).
2. سي علي محمد، مجلس المنافسة والإجراءات المتبعة أمامه، الملتقى الوطني حول الاستهلاك والمنافسة في القانون الجزائري، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2001، ص 85.
3. أحمد العثيم، التنافسية العربية من عام 2005 إلى عام 2006 وآفاق الارتقاء والتطوير، مجلة الجزيرة، السعودية، 2006.
4. Yousef Benabdallah, Ouverture Commerciale et Compétitivité De L'économie : Un Essai De Mesure De L'impact Des Accords D'association Sur Les Prix A La Production Et Les Prix A La Consommation , Femise Research Programme 2004-2005,2005,p25.

5. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، العدد : 35، خريف 2007، تاريخ الإطلاع، 1ماي 2010.
6. دراسات : المعهد العربي للتخطيط بالكويت، صندوق النقد العربي، البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي.
7. يحسب المؤشر بقسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. وعندما يكون المؤشر أعلى من 1 ، فيدل على أن للدولة ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج.
8. تم الاعتماد على تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للمجموعات السلعية UNCTAD.
9. فريق قضايا الطاقة المستدامة في إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، ترشيد استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في الدول العربية، 2006، ص16 .
10. dean, Edwin r and mark, sherwo, manufacturing cost .productivity and competitiveness, monthly labor review , 1994,p 16.
11. ليلى احمد الخواجة، القدرات التنافسية للاقتصاد المصري : الواقع وسبل تحقيق الطموحات، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004 ، ص 219.
12. Patrick Plane, Performances Productives Et Climat De L'investissement Dans Quatre Pays De L'espace Mena : Algérie, Egypte, Maroc, Liban, femise research programme 2088-2009, Université D'auvergne, France,2010,p 45 .
13. تركز هذه الإستراتيجية على الهيمنة والسيطرة على الأسواق من خلال تدبئة التكاليف وتقوية هامش المناورة السعرية، وقد انتشرت هذه الإستراتيجية بشكل كبير في السبعينات من القرن الماضي.
14. تركز إستراتيجية تمايز المنتجات على سياسة مفادها أن المؤسسة تنفرد في عرض أو تقديم منتج ما للزبائن ذو خصائص وصفات جيدة مقابل سعر زائد، هذه الخصائص قد تكون خدمات جيدة، علامة رائدة، تصميم ممتاز... الخ.
15. يستخدم هذا المؤشر للتعبير عن المفهوم الشائع للتنافسية الدولية، والذي يعرف بأنها " قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختبار الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحافظ وتوسع من الدخل الحقيقي للمواطنين"، وذلك بافتراض أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة يعكس المنافسة في الأسواق العامة، ومؤشر الإنتاجية المتوسطة للعامل يعكس متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته.
16. فريق قضايا الطاقة المستدامة في إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، ترشيد استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في الدول العربية، 2006، ص16 .
17. Rapport Sur Le Développement Industriel 2009, Organisation Des Nations Unies Pour Le Développement Industriel ( ONUDI),2009,P15.
18. UNCTAD, Handbook of statistics, 2009, p198.
19. عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت - 1984 ، ص34 التبعية العربية، مرجع سابق، ص34.
20. عبد الحسين وادي العطية، موقع الاقتصاد العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية، بحث مقدم إلى ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية، 1987م، الناشر مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، العدد السادس، السنة الثالثة، ديسمبر 1987م، ص99 .
21. UNCTAD, op cit,p198
22. عين كبيرة، الواردات والبيروقراطية تعطلان تنويع الاقتصاد الجزائري، جريدة القدس العربي، العدد 6171، 2009/05/08، ص 14.
23. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003 ، ص 150.